جون رولز وتجديد الدعوة لتأسيس السياسة على الأخلاق
John Rawls and renewed the case for establishing politics on morals

خالدي فضيلة
كلية العلوم الانسانية والاجتماعية-جامعة محمد لمين دباغين/سطيف2- الجزائر
Khaldifadila34000@gmail.com

تاريخ الإرسال : 25/ 12/ 2020	تاريخ القبول: 2021/01/20	تاريخ النشر: 2021/02/28

ملخص :

مما لاشك فيه أن موضوع العدالة الاجتماعية كانت ولا تزال مطلب وهاجس المجتمعات الانسانية، ومطمح وحلم الكثير من الفلاسفة والمنظرين السياسيين ومن بينهم الفيلسوف الأمريكي جون رولز، الذي قدم تصور شامل بخصوص هذا الموضوع من خلال كتبه في السياسة، والتي وجهه من خلالها إنتقادات لاذعة للاتجاه النفعي الذي إهتم فقط بالتركيز على الصالح العام دون الإهتمام بحقوق الأقليات وهو ما يتعارض كليا مع المبادئ الأساسية للنظرية الرولزية القائمة على ضرورة تمتع كل الأفراد بحرياتهم على قدم المساواة،إلى جانب التركيز على اللامساواة التي تخدم الفئات الأقل حظا وفي مقابل ذلك اعتمد رولز على نظريات العقد الاجتماعي والواجب الكانطي، وبناء على سلف ذكره فإن "جون رولز" يؤكد على أن الهدف الرئيسي لنظريته ليس ميتافيزيقا ولا ابستمولوجيا،وإنما هدفا عمليا من الدرجة الأولى،فهي تقدم نفسها كأساس لتوافق سياسي واعي وطوعي بين مواطنين أحرار أنداد، وحينما يتأسس هذا التوافق بكيفية صلبة وعلى مواقف اجتماعية وسياسية عمومية،فإنه يضمن خير لكل الأفراد ولكل الجماعات التي تنتمي إلى نظام ديمقراطي عادل، والهدف من الدراسة أنها تعيد المبحث الأخلاقي إلى الفلسفة الذي انسحب منه بأثر النقد النيتشوي الراديكالي للتصورات الأخلاقية.

الكلمات المفتاحية: السياسة ،الأخلاق ،العدالة ،الوضع الاصلي ،حجاب الجهل

Abstract

.

There is no doubt that the subject of social justice was and still is a demand and obsession of human societies and the aspiration and dream of many philosophers and political theorists, who presented a comprehensive vision on this subject through his books on politics, in which he directed his harsh criticism of the utilitarian trend that only concerned By focusing on the public good without concern for the rights of minorities, "John Rawls" asserts that the main goal of his theory is neither metaphysics nor epistemology.Rather, it is a practical goal of the first degree, as it presents itself as a basis for a conscious and voluntary political consensus between free and equal citizens, and when this consensus is firmly established on general social and political positions, it guarantees good for all individuals and for all groups that belong to a just democratic system, and the aim of the study is to re-examine the topic The moral to philosophy, from which he withdrew after the radical Nietzschean criticism of moral conceptions

Key words: Politics, morals, justice, the original situation, the veil of ignorance

مقدمة:

على مر العصور كانت ولا تزال قضية العدالة الاجتماعية محل إهتمام الكثير من الفلاسفة والمنظرين السياسيين،فالتاريخ يشهد عن العلاقة القائمة بين الاخلاق والسياسة فمنهم من نادى بضرورة الربط بينهما فكان في مقدمة هذا الطرح أفلاطون قديما وإيمانويل كانط حديثا وفي مقابل ذلك تبنى العديد من الفلاسفة موقف الفصل التام بين ما هو سياسي وبين ما هو أخلاقيومن بينهم الفيلسوف الإيطالي نيقولا ميكيافيلي والفيلسوف الإنكليزي توماس هوبز، ليمتد أواصر هذا الطرح إلى العصر المعاصر مع جون رولز الذي حاول من خلال نظريته حول العدالة بوصفها إنصافا تجاوز قصور التصور النفعي، وإستطاع أن يستوعب نظرية العقد الاجتماعي وفلسفة الواجب الكانطية، ليتحدد مفهوم العدالة عنده حول البنية الأساسية للمجتمع أي مؤسساته السياسية والاجتماعية الرئيسية وكيف تجتمع بشكل ملائم في نظام تعاوني موحد

يضمن من خلالها الوصول إلى مجتمع ديمقراطي عادل، ويشترط في ذلك الوضع الأصلي للأطراف المتفاوضين خلف حجاب الجهل، **ومن هذا المنطلق نطرح جملة من الأسئلة: كيف يمكن لنا أن نوفق بين الحريات الفردية من جهة والعدالة الاجتماعية من جهة أخرى؟ وما هو الأساس الذي بنى عليه جون رولز السياسة وهل نظرية العدالة كإنصاف التي قدمها جون رولز هي تصور سياسي أخلاقي قابل للتحقق على أرض الواقع، أم أنها بقيت مجرد تصور ميتافيزيقي مثالي؟** أما بالنسبة للمنهج المتبع في هذه الدراسة فهو المنهج التحليلي لتتبع وشرح أسس فكره كما استندنا إلى المنهج النقدي لنقد أهم أفكاره من خلال نظرائه من المفكرين الغربين، وكان الهدف من الدراسة هو معرفة أسس نظرية العدالة التي نادى بها رولز كون أن هذه الأخيرة شغلت الفكر السياسي المعاصر نتيجة ما آلت إليه الشعوب من ظلم وحرمان فلعلها هي الحل لمثل هذه المظاهر.

1. جون رولز ناقدا لمذهب المنفعة:

يعارض جون رولز(1921-2002)John Rawls تصورات الفلسفة النفعية التي بلورها العديد من الفلاسفة النفعين كدافيد هيوم،وآدم سميث وجيرمي بنتام وجون ستوارت ميل وغيرهم حيث يقول جون رولز "أردت التوصل إلى تصور في العدالة يقدم بديلا نظاميا معقولا عن المذهب النفعي،الذي ساد بشكل أو بآخر لفترة طويلة في التقليد الانجلوسكسوني من التفكير السياسي،والسبب الرئيسي الذي يدفعني لإيجاد مثل هذا البديل هو الضعف –كما اعتقد- في العقيدة النفعية كأساس للمؤسسات الديمقراطية الدستورية،على وجه الخصوص،لا أعتقد أن المذهب النفعي يستطيع تقديم تفسير مرضي للحقوق والحريات الأساسية للمواطنين كأفراد ومتساوين،وهو متطلب ذو أهمية أولى مطلقة من أجل تفسير المؤسسات الديمقراطية[1]ولهذا فإن المهمة الأولى لهذه النظرية هو تقديم أساس أكثر يقينية ومقبولية للمبادئ الدستوريةوللحقوق والحريات الأساسية. ولم يتفق جون رولز مع النظرية النفعية لأنه يرى أن الهدف الأول للنظام الاجتماعي هو تحقيق العدل،وهو مالا يكفله تلك التشريعات القائمة على مذهب

[1] جون رولز، نظرية في العدالة، ترجمة ليلى الطويل، منشورات الهيئة العامة السورية لكتاب وزارة الثقافة، دمشق، 2017، ص 12

المنفعة بما تستهدفه من تحقيق أكبر قدر ممكن من السعادة للمجتمع ككل،فهي لا تراعي خسائر الأفراد،ولهذا لا يمكن الدفاع عن مذهب يسمح ببعض حالات معينة من الظلم، فمن غير الممكن أن نتصور رفاهية الأغلبية على تجاهل الأقلية وتسخيرها من أجل تحقيق هذه الرفاهية، فهي لا تبالي بسعادة الفرد وتضحي به باسمالرفاه الجمعي[1].

كما أنها لا تأخذ بعين الاعتبار الحريات والحقوق الأساسية للأفراد،بل هي تضحي بها في سبيل تحقيق أكبر قدر من النجاعة الاقتصادية، وتسحب مبدأ الإختيار العقلاني الفردي على الإختيار الاجتماعي، لأن ما يهمها في المقال الأول هو تجميع المنافع وحسابها وهو ما يتعارض كليا مع المبادئ الأساسية للنظرية الرولزية، القائمة على ضرورة تمتع كل الأفراد بحرياتهم الأساسية على قدم المساواة، إلى جانب التركيز على اللامساواة التي تخدم الفئات الاقل حظا من داخل المجتمعات الانسانية وبهذا فإن النفعية في نظر جون رولز عطلت عودة مسألة العدالة التوزيعية إلى حيز المباحث الفلسفية، ومنعتها من أن تكون فضيلة المؤسسات الاجتماعية[2].

- كما يرى جون رولز أن كل التصورات التي رسخها المذهب النفعي في المجتمعات أنها لما ألت إليه المجتمعات الليبرالية من نزاعات وتصادمات وكذلك صراعات أدت إلى توسيع الفردانية وزوال التعاون وخلقت الأنانية داخل المجتمعات الليبرالية، وعلى هذا الأساس جاء جون رولز لنقد المذهب النفعي واضعا مشروعية نظرية العدالة كإنصاف بديل لهذا المذهب حيث يقول "أردت التوصل إلى تصور في العدالة يقدم بديلا نظاميا معقولا عن المذهب النفعي الذي ساد بشكل أو بآخر في التقليد الأنجلوسكسوني في التفكير السياسي"[1] وعليه فإن جون رولز جاء بنظريته لتكون بديلا للمذهب النفعي الذي يرى بأنه لا يمثل السبيل إلى الوصول بالأمم إلى تحقيق السعادة.

ويعتقد جون رولز أن خطأ النظرية النفعية يكمن في أنها أرادت أن تطبق على المجتمع المنطق نفسه على الأفراد، فهي لا تأخذ على محمل الجد التعددية والطابع الذي يميز

---

[1] عادل صابر راضي، الفكر الليبرالي السياسي المعاصر جون رولز نموذجا، ص 93

[2] نوفل حاج لطيف، أطروحة حول العدالة في الفكر الفلسفي المعاصر، حوار منشور في الموقع الالكتروني الرسمي لمؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، www.mominou.com/articles/3670/14-03-2018/10:30

[1] جون رولز، نظرية في العدالة، المصدر السابق، ص 12

ويفرق بين الأفراد، إذ يقول جون رولز "لا يمكن للمرء التوصل إلى مبدأ الاختيار الاجتماعي بمجرد التوسع بمبدأ الحذر العقلاني إلى نظام الرغبات الذي يتم بناءه بواسطة مراقب محايد، إن القيام بهذا يعني عدم التعامل بجدية مع تعددية وتمايز الأفراد وعدم الإعتراف بأساس للعدالة يمكن للأشخاص الإجماع عليها، وبما نلاحظ هنا نقطة شاذة لافتة للنظر....لقد كان النفعيون مدافعين أقوياء عن الحرية وعن حرية التفكير وهم يعتقدون أن خير المجتمع يتشكل من خلال المنافع التي يتمتع بها الأفراد، لكن المذهب النفعي ليس فرديا، على الأقل حين نصل بواسطة المسار الطبيعي للتفكير، إنه من خلال دمج جميع أنظمة الرغبات فهو يطبق على مجتمع مبدأ إختيار الشخص الواحد"[1]

ومثال على ذلك يمكن تصور أن رفاهية الأغلبية ستترتب على إستبعاد الأقلية وتسخيرها من أجل تحقيق هذه الرفاهية وفي هذا نجد أن تحقيق أكبر قدر من الرفاهية ليتمتع بها أكبر قدر من الناس يؤدي إلى تحقيق معيار المنفعة لكن يؤدي من ناحية أخرى إلى إختلال العدل، ونلاحظ أن العدل يختل لأن الأخذ بهذا المعيار يعني التضحية ببعض أفراد المجتمع لكي تتمتع الأغلبية ويعيشون الرفاه الاجتماعي وهنا تغيب المساواة بين أفراد المجتمع ويحضر التفاوت والتفرقة الذي يقود حتما إلى الصراع والتصادم والإختلافات، وهذا راجع إلى أن الطبقات المحرومة والتي يتم التضحية بها على حساب الآخرين تتساءل عن أسباب إختيارها كضحية دون غيرها من الفئات الأخرى وهنا يبدأ الشعور بالظلم والتعسف والاستبداد، مما يدفعها إلى القيام بتصرفات وردود أفعال بغية استرجاع حقوقها بأي طريقة كانت وعلى هذا الأساس تعم الفوضى داخل المجتمعات وينتشر اللاأمن واللااستقرار وتزرع الأنانية والحقد بين أفراد المجتمع.

[1] المصدر نفسه، نظرية في العدالة، ص 59

2.جون رولز بين نظرية العقد الاجتماعي ونظرية الواجب الكانطية

2.1.العقد الاجتماعي:

أدرك جون رولز مخاطر النهج الليبرالي النفعي وآثاره في تعميق التفاوت الأمر الذي جعل الاستقرار مهددا بقوة، وهو ما جعله يفكر في أحياء فلسفة التعاقد الإجتماعي حيث يقول "إن هدفي هو تقديم تصور للعدالة بغرض تعميم ورفع مستوى التجريد لنظرية العقد الإجتماعي الشهيرة كما وجدت في أعمال جون لوك وجاك جاك روسو وكانط من أجل القيام بهذا علينا ألا نفكر بالعقد الأصلي على أنه عقد لدخول مجتمع معين أو إعداد شكل معين للحكومة وبدلا من ذلك أن الفكرة الموجهة هي أن مبادئ عدالة البنية الأساسية لمجتمع ماهي هدف أو موضوع الإتفاقية الأصلية"[1] لهذا يختلف جون رولز عن فلاسفة العقد الاجتماعي الذين نظروا إلى هذا العقد على أنه عقد إجتماعي تاريخي غير أن العقد الذي ناد به هو عقد افتراضي حيث يقول "لنفرض أن هناك مشروع تعاونية إجتماعية وأن المنافع التي ينتجها المشروع يمكن الحصول عليها فقط إذا كان كل واحد أو تقريبا كل واحد (من العاملين)متعاونا، زيادة على ذلك لنفرض أن التعاونية تتطلب تضحية معينة من كل شخص أو على الأقل تتضمن تقيدا معينا لحريته.....تحت هذه الشروط يكون على الشخص الذي يقبل فوائد المشروع مقيدا بواجب الانصاف أي أن يقوم بدوره وأن لا يستغل الفوائد المجانية عن طريق عدم تعاونه"[2]،

ومن مؤسسي لفكرة العقد الاجتماعي توماس هوبزThomas Hobbes(1588-1679)والذي قدم عقد إجتماعي يضمن من خلاله انتقال الأفراد من حالة الفوضى العامة إلى التنظير يتيح فيه للحاكم تولي مهام الرعية بموجب القوة والسلطة التي يمنحها له القانون، كون أن طبيعة الإنسان شريرة تسعى دائما إلى الإستحواذ والسيطرة، فالحاكم الذي يتعاقد الناس على منحه حق تمثيلهم كفيل بتحقيق العدالة وبناء على هذا فإن جوهر العقد الهوبزي يتلخص في تسوية يجرى بمقتضاها التنازل عن مصادر القوة وحصرها في الحاكم لكن ذلك لا يحصل بصورة طوعية فطبيعة البشر

---

[1] جون رولز، نظرية في العدالة، المصدر السابق، ص 39

[2] المصدر نفسه، ص 39

الأنانية والعدوانية تستحق أسلوب الترهيب من دون أسلوب الترغيب[1] أن النقد الذي يوجهه جون رولز لتوماس هوبز في أنه افترض المساواة الكاملة بين الناس، فهي إن لم تكن موجودة في الحالة الأولى "الحالة الطبيعية" فيفترض أن تكون كذلك في الحالة المدنية السياسية التأسيسية، وإلا فإن منطق الأمور يقول بلا مشروعية العقد فقد ركز على الحاجات الأمنية المرتبطة بحفظ الذات والخوف من الخطر الذي يتساوى فيه الجميع بوصفهم رعايا لا مواطنين، وبناء عليه يمكننا القول أن أهمية هوبز تكمن في المنهج التعاقدي الذي يقترحه للدفاع عن ضرورة الدولة وحسب.

ومن مؤسسي العقد الاجتماعي جون لوكJohn Locke(1632-1704) وهو من أهم مؤسسي الفكر الليبيرالي، حيث ذهب إلى التأكيد على الحرية الدستورية والعمل وفق مبدأ فصل السلطات وتوزيع قواها وموازناتها، لا تركيزها في شخص الحاكم وقد أطلق على الأولى "الطور الطبيعي" الذي يتمتع الناس فيه بالمساواة والحرية، فالحرية والمساواة إلى جانب الحياة هي حقوق طبيعية حيث يقول "تلزم البشر إلزاما مطلقا من حيث هم كذلك .....حتى لو لم يكن بينهم .....اتفاق قطعي حول ما ينبغي فعله من عدمه ولما كان الإنسان عاجزا بمفرده عن تأمين هذه الحقوق فإنه مدفوع إلى الإشتراك مع الآخرين ليصلح بعض التجاوزات التي قد يصيبها"[2] وإذا ما تحقق ذلك فإن الناس يصبحون بحكم إرادتهم وإختياراتهم أعضاء في جماعة سياسية ما، أي أنهم قد دخلوا في مرحلة العقد الاجتماعي الذي تميز المجتمع السياسي وفي ذلك يقول "يستحيل قيام مجتمع سياسي أو استمراره مالم يسند إليه سلطة المحافظة على الملكية وعلى معاقبة كل من يسيطر عليها .....فليس من مجتمع سياسي إلا حيث يتنازع كل فرد عن هذا الحق الطبيعي للجماعة تنازلا تاما شرط أن لا يحال بينه وبين اللجوء إلى القانون الذي تفرضه الجماعة"[3] وبناء على ذلك يمكننا القول أن جون لوك أدرك أهمية الإنتقال إلى تعاقد يؤسس لنظام إجتماعي سياسي يواكب هذا التطور فدعا كغيره من الليبراليين

---

[1] محمد عثمان محمود، العدالة الاجتماعية الدستورية في الفكر الليبرالي السياسي المعاصر بحث في نموذج رولز، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر، ماي2014، ص201

[2] جون لوك، في الحكم المدني، ترجمة ماجد الفخري، السلسلة العربية لترجمة الروائع الانسانية، 1959، ص201

[3] محمد عثمان محمود، المرجع السابق، ص 93

التقليدين إلى الحرية الفردية، ودولة الحد الأدنى التي رأى أنها ما وجدت أصلا إلا لخدمة الفرد ومصالحه، فإذا كانت عودة جون لوك إلى الحالة الطبيعية الأولى بوصفها حالة تاريخية لمجتمعات ما قبل المدنية من أجل تجاوزها والإتفاق على صورة الحكم فيها فإن جون رولز يرجعه إلى الوضع الأصلي الذي يشبه في مبدئه حالة طبيعية إفترض شروط نموذجية للاتفاق على مبادى العدالة الخاصة بالمؤسسات الأساسية في مجتمع ما وعموما يجب الإهتمام به في هذا السياق، أن الوضع الأصلي هو إنشاء عقلي أو تجربة فكرية وليس حدثا تاريخيا، لكن ما يؤخذ عن جون لوك أنه أكد على دور الحرية بصفتها حق طبيعيا غير قابل للإنتزاع بالإضافة الى حق الملكية الفردية، وقد أكدت انطلاقة جون رولز هي نفسها انطلاقة جون لوك في اعطاء الأولويات للحريات والحقوق الأساسية الأصلية إزاء الحقوق والحريات الأساسية في سياق عقده الإجتماعي السياسي، فجون لوك لا يصور الطور الطبيعي بصورة سلبية كارثية فكل ما أراده هو الإنتقال إلى طور العقد الذي يتمثل في الحد من بعض التجاوزات لذلك وجب الإنتقال إلى الحالة المدنية، إذ يفترض أن يحترم كل واحد حقوق الأشخاص وواجباتهم وكذلك مبادئ إكتساب الملكية ونقلها وبالتالي فإن الحالات اللاحقة ستكون عادلة أيضا مهما بعد الزمن[1].

فعقد لوك صالح للتحقيق إلا أنه يحمل الكثير من التناقضات كون أن أصحاب العقد اجتمعوا على فكرة أن مشروعية الحكم تستند إلى قبول المحكومين بالحكم، لكن هذا منطق يضع أصحاب النظرية في موقف صعب وحرج، فماذا لو لم يقبل أحد المحكومين بهذا الحكم؟ ألا تصبح هذه الحكومة حكومة غير شرعية، لهذا عمد أصحاب هذا العقد على الإقرار بقبول الأكثرية. ما يمكن قوله أن جون رولز تأثر بكل من جون لوك وليس هوبز الذي إن صلح عقده الإجتماعي فهو يصلح في المراحل الإنتقالية حيث يقتضي وجود حاكم مستبد ليقضي على الفوضى والاضطراب والحروب،أما بالنسبة للوك فقد إستفاد من فكرة أن الحرية حق طبيعي لا يمكن أن ينتزعه أحد من أحد .ومن بين فلاسفة العقد الاجتماعي الذي نهل جون رولز من فكره هو جون جاك روسوJean Jacques Rousseau (1712-1778)يؤكد بأن العقد ليس

[1]جون رولز، العدالة كإنصاف إعادة صياغة، ترجمة حيدر حاج اسماعيل، المنظمة العربية للترجمة بيت النهضة، بيروت، لبنان، 2009، ص164

صفقة صورية، ذلك أن المشاركين يؤلفون كيان السيادة الذي يشارك فيه أعضاؤه على قدم المساواة فلكي يخضع لهذه القوانين لا بد أن يكون هو صانعها، فتعاقد المتعاقدون يكون كجسم واحد عند وضع القوانين وأن يطيعوها كأفراد ومن هنا فإن جوهر الكيان السياسي عند روسو هو في الحرية والطاعة معنى هذا أن الفرد المتحد في الوقت نفسه مع الآخرين لا يطيع أحدا سواه، ويظل حرا كما كان ومن هنا فهم يدينون لبعضهم البعض في موضوع الطاعة ومن هنا يختلف روسو بنظريته عن النظريات الأخرى من حيث أن نظريته ديمقراطية في حين أن النظريات الأخرى لبيرالية، ولبناء مجتمع عادل ينطلق روسو من معطى واقعي مفاده إستحالة العيش بدون تنازل عن جزء من الحرية الفردية وهذا التنازل معقول وعادل في آن واحد إذ بدونه يستحيل الحفاظ على سلامة الأفراد فلا تناقض بين الحفاظ على الحقوق والخضوع إلى القوانين، ثم إن العقد الاجتماعي لا يستقيم وجوده إلا إذا انبثق عن الإرادة العامة وهذه الأخيرة بنفس الكيفية التي يرضى أن يتصرفوا هم بها معه مما جعل البعض يرى أن روسو كان يهدف إلى تطبيق المساواة في مجتمع متكامل[1].

2.2. العقد الاجتماعي الافتراضي (ايمانويل كانط):

أراد كانط kant (1724-1804) تعميق فكرة روسو بأن الحرية هي التصرف وفق ما شرعناه لأنفسنا وهذا لا يؤدي إلى أخلاق التحكم الصارم بل يؤدي إلى أخلاق التقدير الذاتي والإحترام المتبادل لكن قبل الحديث عن هذا التقدير يجدر الإشارة إلى نظرة كانط للحرية على أنها "الشيء المرعب" وهذه الصفة المخيفة للحرية تتجلى عندما لا تتحد أعمالنا أي عندما تكون حريتنا مطلقة من كل قيد، فالحرية المطلقة هي حرية وحشية فهذه الأخيرة لا يمكن أن تكون مبدأ للأخلاق إلا إذا قمنا بتنظيم أعمالنا وهذا التنظيم يؤدي حتما إلى الإنسجام وفي هذا يقول "إنها فكرة الإنسجام بين الإرادات أن إرادة الفرد لابد أن تكون منسجمة في داخلها مع إرادات الأفراد الآخرين، بكلمات أخرى إن أفعالنا يجب أن تكون عالمية، أي يجب أن تنطبق على قانون عالمي الذي هو القانون الأخلاقي

[1] ملحم قربان، الحقوق الانسانية رهنا بالتباعدية، المؤسسة الجامعة للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ص74

سبب هذا التنظيم المفروض على إرادتنا الوحشية تحول الحرية الفوضوية إلى حرية نظامية أي تصبح لها صورة"[1]

إن ما قصده كانط من خلال فكرة الحرية المنظمة هو تقيد الأخلاق الطبيعية الجسدية للإنسان التي تعج بالانفعالات والرغبات المتضاربة المتغيرة من فرد الى آخر لكي تصبح موضوعية تقارب أخلاق الله المقدسة، فإذا كانت أفعال خيرة مثل أفعال الله كانت مربوطة بالواجب الأخلاقي، وهذا الواجب نوعين داخلي مصدره إرادة الفرد وخارجي مصدره إرادة الآخرين وهذا ما ذهب اليه جون رولز فهو يدعم التصور القائم على التوافق بين القانون والإرادة أي بين الإلتزام والحق، لكن ما يعاب على أخلاقياته أنها تستند إلى ذات متعالية، غير أنه نظر للحق على أنه مقدم على الخير وهذه الفكرة رحب بها جون رولز، فالحق بحسب كانط قبلي أصلي مرتبط بجوهر الذات الإنسانية فقد عدا الحرية شرطا لأخلاقية الفعل البشري وفقا للواجب الذي لا شرعية له إلا في ذاته، فالذات الأخلاقية لا ترمي إلى تحقيق غاية أو منفعة وإنما تلمع بذاتها لمعان الجوهرة[2].

إذن نظرة رولز للنموذج النفعي الذرائعي هو خير لا روح فيه ولا ضمان لدوامه، إذ لم تكن إنسانيتهم وكرامتهم عبر رفع المظالم وتحقيق العدالة بحقهم مقصدا رئيسيا الأمر الذي جعل هذا الخير مهددا وهذا ما نبه به رولز إلى الإشتغال على صيغة تعاقدية جديدة من شأنها تعزيز التضامن والثقة النشطة التي تعني الإستقلال الذاتي المرتبط بالمسؤولية الشخصية والغيرية.

3.نظرية العدالة كإنصاف لدى جون رولز

يبدأ جون رولز طرحه الفلسفي بالإقرار بأن مفهوم العدالة مختلف عن المفاهيم المتنوعة للعدالة فيعرفها على أنها "مفهوم سياسي للبنية الأساسية لمجتمع ديمقراطي حديث"[3]، ومعنى هذا أن إرتباط العدالة كإنصاف بالبنية الأساسية للمجتمع الديمقراطي يجعلها مسألة سياسية وليست مسألة فلسفية أو أخلاقية بالمعنى المتعالي أو بالمعنى المتكامل، وبشكل عام العدالة هي الأساس الأول للمؤسسات الإجتماعية وشرط

---

[1] جون رولز، العدالة كإنصاف إعادة صياغة، المصدر السابق، ص34

[2] محمد عثمان محمود، المرجع السابق، ص103

[3] جون رولز، نظرية العداة كإنصاف، المصدر السابق، ص105

جوهري تقبل من خلاله المؤسسات أو ترفض وتلغى وتستبدل بمؤسسات أخرى عادلة وبالتالي سعى جون رولز من خلال مفهوم العدالة للوصول إلى توفير أساس فلسفي وأخلاقي مقبول للمؤسسات وبالتالي سعى جون رولز من خلال مفهوم العدالة للوصول إلى توفير أساس فلسفي وأخلاقي مقبول للمؤسسات الاجتماعية وبالتالي محاولة التوفيق بين الحرية والمساواة.

وكما بينا أن الموضوع الأولي للعدالة السياسية هو البنية الأساسية للمجتمع أي مؤسساته السياسية والإجتماعية الرئيسية وكيف تجتمع وبشكل ملائم في نظام تعاوني موحد، وهذه المؤسسات السياسية والاجتماعية هي على ثلاثة مستويات تمتد من الداخل إلى الخارج وهي على النحو التالي:

-العدالة المحلية: أي مبادئ العدالة فيها مطبقة مباشرة على المؤسسات والجمعيات .

-العدالة الأهلية: وهي التي تكون المبادئ فيها تنطبق على البنية الأساسية للمجتمع .

-العدالة العالمية: وهي التي تكون مبادئ العدالة فيها منطبقة على القانون الدولي[1] وفيما يخص العدالة الأهلية يقصد بها الأسرة وهي أصغر بنية أساسية في المجتمع كونها تقوم بنشأة الأولاد وتحافظ على دوام المجتمع، أما فيما يخص بالمجتمع المحلي فهو المجتمع الثاني من حيث الترتيب التصاعدي، وتكون مظاهر العدالة فيه توزع على حساب مواهبهم الطبيعية وفرص تعلمهم وغيرها ،مما يحقق العدالة الإجتماعية في المجتمع المحلي، وهذه السلطة تمارس طبقا للدستور ومبادئ القانون الجوهرية التي صادق عليها جميع المواطنين المعقولين والعقلانين، وهذا بدوره يسهل عملية تحقيق العدالة الدولية في جميع المجتمع الدولي الذي هو يشبه المجتمع المحلي ومكوناته، ولكن يشكل أوسع وله قانونه الخاص[2].

ويشترط جون رولز مبدأين لتأسيس العدالة وهما :

شرط حفظ الحريات الأساسية لأفراد المجتمع كالحق في التصويت واعتلاء منصب مسؤولية عمومية وحرية التفكير وحرية التعبير والاجتماع والوعي.....الخ وبهذا

---

[1] جون رولز، نظرية العدالة كانصاف، المصدر السابق، ص101

[2] هالة صدقي ناصر الساعدي، الليبرالية والآخر في فكر جون رولز دراسة تحليلية، رسالة ماجستير في الفلسفة، كلية الآداب، جامعة الكوفة، 2011، ص88-89

يضمن الجميع من خلال هذا المبدأ كافة حرياتهم السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية بطريقة متساوية دون التفريق بينهم، فالكل أحرار ومتساوين فلا يحق لفئة تتمتع بالحرية دون أخرى فهدفه الأساسي هو فصل مبدأ الحرية عن متطلبات ومقتضيات المنفعة، فلا يمكن تعويض الحرية بامتيازات إقتصادية وعليه لا يمكن القبول بتقيد الحرية أو الحد منها[1]، فالديمقراطية القائمة على المساواة في الحريات الفردية والمدنية والسياسية لها الأولوية المطلقة لتحقيق المجتمع العادل، وكما يبعد الخلافات بين الأفراد ويجعلهم يشتركون في مشاريع تعاونية ولا يستقيم التفكير الأخلاقي لجون رولز بمبدأ الحريات الأساسية فقط بل بوجوب قبول مبدأ الاختلاف بأنواعه الاجتماعية والاقتصادية شريطة أن تكون منظمة لصالح الأقل حظا حيث يقول "يجب ترتيب حالات اللامساواة الاقتصادية والاجتماعية بحيث تكون :

1- متوقعة بشكل معقول على أنها لمصلحة كل شخص .

2- الالتحاق بالمواقع والمناصب مفتوحا للجميع "[2]ومن خلال هذا المبدأ يعمل جون رولز على تسوية التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية حيث تكون اعظمها نفعا للفئة الأقل استفادة من المنافع والثروات حيث يقول "يجب ترتيب هذه المبادئ في ترتيب تسلسلي بحيث يسبق الأول الثاني وهذا الترتيب يعني أنه لا يمكن تبرير إنتهاكات الحريات الأساسية المتساوية المصانة بواسطة المبدأ الأول أو تعويض عنها من خلال منافع إقتصادية وإجتماعية أكبر "[3]، كما يرى جون رولز من خلال هذا المبدأ ان المناصب متاحة للجميع وان الجميع يحصل على فرص متكافئة للمنافسة على شتى المناصب أي المساواة المنصفة في الفرص.

ومن الأفكار الأساسية التي عمل جون رولز على تأكيدها في نظريته السياسية بالوجه العام ونظريته حول العدالة بوجه خاص فكرة الوضع الأصلي وحجاب الجهل

---

[1] نوفل حاج لطيف، جون رولز نظرية آدابية في مبادى العدالة، مجلة دراسات فلسفية/مجلة محكمة نصف سنوية تصدر عن الجمعية الجزائرية للدراسات الفلسفية، عدد2، جوان 2017، ص 142

[2] جون رولز، نظرية العدالة كانصاف، المصدر السابق، ص 92

[3] المصدر نفسه، ص 94

1- الوضع الأصليOriginal position: يعرفه بأنه "هو الوضع الاجتماعي المبدئي المناسب الذي يضمن أن تكون الإتفاقيات الأساسية التي يتم التوصل إليها فيه مصنفة"[1] ويشترط أن يكون هذا الوضع افتراضيا حيث يقول "يجب فهمه على أنه وضع افتراضي صرف له هذه المواصفات حتى يقودنا إلى تصور معين للعدالة"[2] ويقصد به وضع الناس في إطار من المساواة الأولية التي يلزم عنها أن تكون المبادئ المشتركة متفق عليها بدون تحفظ، تتعامل فيه الكائنات العاقلة معاملة متساوية ويقصد به حالة افتراضية يقوم بها الأفراد العقلانيون والأحرار بالاتفاق على التوزيع العادل للحقوق والمواد والفرص المشتركة بينهم بشكل معقول وبإنصاف وعليه يكون الأشخاص المتفاوضين في الوضع الأصلي في حالة انعدام المصلحة، أي كل شخص يتفاوض باسم المجتمع الذي يمثله فمصلحته من مصلحتهم .ويشترط جون رولز أن يكون الأشخاص المتفاوضين في الوضع الأصلي عقلانيا وهذا ما نجده في قوله" لقد افترضت دائما أن الأشخاص في الوضع الأصلي عقلانيون"[3].

-أن يتجاوز مرحلة القصور والوصاية المفروضة عليهم من الخارج لأن القاصرين لا يستطيعون التميز ويعجزون عن تحديد أهدافهم الحقيقية والمضي فيها قدما .

-ينبغي أن يكون لكل منهم خطة عقلانية للحياة رؤية فريدة للوجود.

-أن يتمتعوا بثقافة عالية ومتعمقة تمكنهم من تحديد المقاصد ومن اتباع أحسن الوسائل الممكنة لتحقيق الغايات والوصول إلى هذه المقاصد[4].

2- **حجاب الجهلVeil of ignorance**: يطرح جون رولز بعدا جديدا في نظريته يتمثل فيما أطلق عليه باسم حجاب الجهل، هذا الأخير الذي يعتبره جون رولز شرطا أساسيا في عملية التفاوض بين الأشخاص، الذين إجتمعوا ليتوصلوا إلى مبادئ للعدل ويجهلون في الوقت نفسه كل شيء عن حياتهم الخاصة حتى لا يتحيزوا إلى قرار دون آخر

---

[1] المصدر نفسه، ص 46

[2] المصدر نفسه، ص 39

[3] جون رولز، نظرية في العدالة، المصدر السابق، ص 191

[4] هالة صدقي ناصر الساعدي، الليبرالية والآخر في فكر جون رولز، ص 79-80

خدمة لمصالحهم الخاصة، حيث أن كل شخص لا يعرف سوى المعلومات التي هي في هويته مثل إسمه وعمره والحقبة التي يعيش فيها كما يجهل قدراته البدنية والعقلية[1] فمجمل معرفته أنه إنسان له أهداف لكن لا يعرف ماهي على وجه التحديد ومن خلال حجاب الجهل يتساوى الأشخاص المتفاوضين ويتخلصون من كل المشاعر التي تبعدهم عن وضع القوانين والمبادئ التي تؤدي إلى العدالة الإجتماعية التي تنتج للجميع نفس الحق، كما يبعدهم هذا الحجاب عن النظرة الأنانية والمصلحة الذاتية الخاصة وهذا ما نجده في قوله "مبادى العدالة يتم اختيارها خلف حجاب الجهل وهذا يضمن عدم إنتفاع أو ضرر أي فرد في إختياره للمبادئ من خلال حصيلة الفرص الطبيعية أو فرضية الشروط الإجتماعية، بما أن الجميع يحتلون موقعا متشابها ولا أحد يستطيع تصميم مبادى المحاباة ظرفه الخاص، تكون مبادى العدالة نتيجة إتفاقية وصفة منصفة"[2].

ويؤكد جون رولز أن المتفاوضين وأيا منهم سيرفض ولا يقبل أي مبادئ تجابي الأقوياء أو المتفوقين لأنه لن يكون في مصلحته إذ ما أميط عنه حجاب الجهل واكتشف أنه من الضعفاء، وأن كل واحد سيرفضها على سبيل القطع واليقين طالما أنه إلى تحقيق مصلحته المستقبلية حتى وإن كان في اللحظة الراهنة يجهل طبيعة ظروفه الشخصية.

4. قيمة النظرية السياسية الأخلاقية الرولزية:

4.1.النتائج الايجابية المترتبة على الطرح الرولزي:

من خلال نظرية العدالة كإنصاف التي تبناها جون رولز والتي أراد من خلالها تحقيق الإستقرار الاجتماعي ولا يكون ذلك إلا بمجتمع حسن التنظيم، تسعى من خلاله المؤسسات السياسية والاجتماعية إلى توليد في نفوس الأفراد الإحساس بالعدالة وهنا يحترم كل فرد مبادئ العدالة، غير أن هذا المجتمع يصعب الوصول إليه، ففكرة المجتمع حسن التنظيم تعتبر فكرة طوباوية ومثالية في شكلها الأقصى وهذا ما يعترف به جون

---

[1] أنطوني ديكرسبني وكينيث مينوج ، أعلام الفلسفة السياسية المعاصرة،الهيئة المصرية العامة للكتاب ،مصر 1996،ص140

[2] جون رولز، نظرية في العدالة، المصدر السابق، ص40

رولز قائلا "إن المجتمع حسن التنظيم الذي يقبل كل أعضائه العقيدة الشاملة ذاتها، هو مجتمع مستحيل الوجود في واقع التعددية المعقولة"[1] ولجعل فكرة المجتمع الليبرالي حسن التنظيم يدخل جون رولز تغيرات مهمة في كتابيه الليبرالية السياسية والعدالة انصافا إعادة صياغة، إذ ينتقل من تصور شامل للعدالة إلى رؤية ليبرالية سياسية عبر عنها باقتراح فكرة الإجماع المتشابك بين المفهوم السياسي القائم بذاته والمذاهب الشاملة المعقولة، وذلك لجعل نظريته قابلة للتنفيذ والتطبيق في الحياة الواقعية بصورة مستدامة محققة للإستقرار الاجتماعي السياسي تحقيقا ليبراليا مسوغا في عقل المواطنين العام، فهذا الإستقرار يمثل الخير المشترك لجميع المواطنين، لأنه يأتي بوصفه نتيجة إستقرار العدالة التي يحصلون عليها في ظل المجتمع المحكوم بها[2].

كما أن المجتمع المحكم التنظيم لا يمكن أن يتحقق إلا إذا تربى المواطنون في مجتمع عادل منظم تنظيما حسنا وفق سيكولوجيا المعقول التي تفضي إلى اكتساب القوتين الأخلاقيتين المتمثلتين في العقلانية والمعقولية بمعنى الحس بالعدالة وادراك الخير اللذين يترجمان عمليا إلى الإلتزام بمبادئها والعمل بمتطلباتها بعد تسويغها[3].

كما أن جون رولز يهدف إلى تجديد صيغ وطرائق التعامل الاجتماعي الضامنة للإنصاف من خلال تعيين الحقوق والواجبات السياسية التي تضعها المؤسسات السياسية والاجتماعية، مع تحديد نمط وضوابط تقسيم المنافع المترتبة على التعاون الاجتماعي. وبناءا عليه فإن ما يميز الفرد(المواطن) العقلاني والمعقول في هذا الاطار يتمثل في القدرة على ضبط أنانيته لمصلحة الغيرية والتضامن مع أقرانه في المجتمع، بالإضافة إلى قدرته على إدراك العلاقات بين المعايير والمثل التي تشكلت في أطوار نموه وتنظيمها وفقا لمفهوم جامع عام يتمثل في المواطنة السياسية داخل مجتمع محكوم بدستور مؤسس على مبادئ عادلة[4].

وعليه فإذا كان الإجماع المتشابك بما يمثله من حق ضامن للخير السياسي وبما يحققه من إستقرار راسخ مستدام بوسائل ليبرالية (ديمقراطية) إلى جانب ضمان

---

[1] جون رولز، العدالة كإنصاف، المصدر السابق، ص98

[2] المصدر نفسه، ص 397

[3] محمد عثمان محمود، المرجع السابق، ص 253-254

[4] محمد عثمان محمود، المرجع السابق، ص 251-252

الحقوق والحريات الأساسية والفرص والحد من التفاوت ووفقا لهذا الطرح الذي يمثل العدالة بوصفها انصافا يمكن لها أن تكون واقعية ممكنة التحقق.

4.2.الانتقادات الموجهة لنظرية العدالة:

لاقت نظرية العدالة لجون رولز العديد من الانتقادات ومن أبرزها انتقاد نوزيك الذي رأى أن جون رولز إنحاز إلى الفئة الفقيرة ما أدى إلى زيادة الضرائب على فئة الأثرياء، كما أن نوزيك وأتباعه من المتحررين لم يعترضوا على فكرة العدالة الاجتماعية أو المؤسسية بل إنهم اعترضوا على فكرة الهيكل الأساسي لموضوع العدالة حيث يقول نوزيك أنه مجرد أن يأخذ على محمل الجد الحقوق الفردية وحقوق الملكية عامة بما في ذلك حقوق الملكية الفردية خاصة سوف نجد أنه لا يوجد مساحة أخلاقية يسارية لتصور جون رولز للعدل المؤسساتي، أي أنه تم استنفاذ الأخلاقية التي تغطيها فضيلة العدالة وجون رولز في طبيعته يرفض أي مفهوم لحقوق الملكية المطلقة التي ينادي بها المتحررين[1].

أما النقد الذي وجهه باريخ لجون رولز أنه يناهض التعددية حيث أن جون رولز يبدي حساسية واضحة في هذا الخصوص تدفعه إلى القبول بالتعددية الأخلاقية دون التعددية الثقافية، إذ أن هذا المجتمع لا يأخذ بعين الإعتبار مطامح الجماعات الثقافية مثل السكان الأصليين والأقليات القومية. ومن أهم الإنتقادات الموجهة لجون رولز إنتقاد هابرماس Habermas (1929) الذي يستهله بثلاث مسائل أساسية وهي على النحو التالي:

المسألة الأولى: تتلخص في التشكيك في قدرة الوضع الأصلي، كما وصف في العدالة بوصفها انصافا على التعبير عن حكم أخلاقي موضوعي حيادي واجبي، بشأن مبادئ العدالة ويقدم هابرماس في هذا السياق أسئلة تبرز إنتقاداته وهي كالتالي هل تستطيع أطراف الوضع الاصلي إدراك مصالح من يمثلون تأسيسا على الأنانية العقلانية؟ كيف للحقوق والحريات الأساسية أن تمثل في المنافع الأولية؟ وهل يضمن حجاب الجهل الحياد والنزاهة في نظام الحكم؟

---

[1] هالة صدقي ناصر الساعدي، المرجع السابق، ص 122

المسألة الثانية: يأخذ على جون رولز عده قائمة المنافع والخيرات الأساسية الأولية بالصورة التي قدمها شاملة جميع ما قد يحتاج إليه المواطن لتحقيق خططه الحياتية، فعلى الرغم من إدراك الأطراف أن هذهالمنافع تمثل حقوق مواطني مجتمع حسن التنظيم وحرياتهم فإنه يصعب القبول بأنهم يتواضعون على أخلاق الواجب بوصفها تجريدية مثالية.

المسألة الثالثة: يشكك هابرماس في قدرة الأطراف على إتخاذ قرارات وأحكام حيادية حقيقة في ظل حجاب الجهل إذ يرى أنه كان الأجدر بجون رولز الحرص على بقاء مفهوم العقل العملي غير مشوب بالموضوعية والحياد الإفتراضيين التجريدين عبر تحويله إلى طريقة إجرائية بحتة. كما يشير هابرماس إلى أن إلحاح جون رولز على الطابع السياسي في العدالة انصافا، تعبيرا عن قلقه حيال واقع التعددية التي لابد من تناولها وفق مقاربات الإعتراف، الأمر الذي لم يستطع عبر حجاب الجهل إثبات أن الحياد مطلوب متحقق فيه حيال وجهات النظر العالمية المتضاربة والمثيرة للجدل، لاسيما عند رفعه الحجاب والدخول في مرحلة اكتساب الشرعية عبر عرضه على المواطنين للحصول على الاجماع المتشابك[1].

خـــاتمة:

نستنتج في ختام هذه الدراسة مجموعة من النقاط أهمها :

-حاول جون رولز من خلال نظريته في العدالة إصلاح التصدعات التي آلت إليها الليبيرالية حيث عمل على إخراج المجتمعات الليبرالية من حالة اللاعدل والطبقية والتميز وحالة المعاناة والضعف والفقر، فقد قدم نظريته لتكون بديلا للمذهب النفعي الذي يراه أنه سبب التصدعات والإختلافات والفروقات وكذا النزاعات والخلافات بين الأفراد والمجتمعات وأنه سبب الظلم واللاعدل.

-حدد جون رولز نظرية العدالة في مبدأين أساسين حيث يرى أن هذه المبادئ كانت نتيجة توافق الجميع أي توافق الأعضاء المتفاوضين في الوضع الأصلي في عملية التفاوض والذين كان تفاوضهم موسوم بحجاب من الجهل حيث قرر المتفاوضين من خلال هذه المبادئ المساواة والحرية والتعاون مع بعضهم البعض .

[1] محمد عثمان محمود، المرجع السابق، ص 321-323

-أحيا جون رولز طرح موضوعات الفلسفة السياسية الأكثر أهمية داخل السياق الليبرالي المعاصر بعد أن كانت غائبة غيابا كبيرا في ظل سيادة التوجه النفعي، بمعنى أنه أحيا فيه التنوع والنقاش الفلسفي التأصيلي الأمر الذي كان له أثر حاسم في التنبيه على ضرورة الوقوف عند المشكلات الليبرالية من داخل السياق الليبرالي ذاته وانطلاقا من مسلمات ليبرالية ذاتها، ولاسيما فيما يخص الحرية وصولا إلى تبرير القول بضرورة المساواة والتدخل من أجل إعادة توزيع الثروة وتوفير الفرص، والحفاظ على جوهر الحريات والحقوق الأساسية ذاتها، الأمر الذي أدى بالنفعية إلى موقف دفاع بعد أن كانت طاغية بصورة كاملة .

-تظهر لنا الصيغة الأخلاقية السياسية لفكر جون رولز من خلال سعيه ورغبته في تجاوز الخلافات التي تعرفها الشعوب اليوم تحت ما يعرف اليوم بصدام الحضارات وذلك من خلال توجهه إلى السبب الرئيسي في هذا الصراع والصدام، وهو الدين الذي تجاوزه جون رولز من خلال إرجاع كل ما يخصه من إختلاف وعقاب وحساب إلى الله وحده فهو يرى أنه لا يحق للبشر الأخذ في هذا وإنما عليهم العيش معا كأفراد متساوين من خلال انسانيتهم وكل يهتم بعقيدته دون المساس بحرية الآخرين. وعليه يمكن القول أن مشروع جون رولز كفيل بأن يؤدي إلى الوصول إلى عدالة كونية وبناء مجتمع تجتمع فيه الشعوب تحت قانون أخلاقي واحد، وفي هذا برز لنا الأساس الأخلاقي للسياسة عند جون رولز الذي صاغه في نظرية العدالة المنصفة بين أفرادالمجتمع والتي تسعى إلى إلغاء الفوارق والنزاعات بين الأفراد وحماية الطبقة المحرومة والضعيفة في المجتمع وأن لا تكون سلطة الغني على الفقير، بل سعى مشروعه هذا إلى خلق قيم التآزر والتلاحم بين أفراد المجتمع وخلق روح الأخوة الإنساني.

قائمة المصادر والمراجع

1- جون رولز، نظرية في العدالة، ترجمة ليلى الطويل، منشورات الهيئة العامة السورية لكتاب وزارة الثقافة، دمشق، 2017.

2-جون رولز، العدالة كإنصاف إعادة صياغة، ترجمة حيدر حاج اسماعيل، المنظمة العربية للترجمة بيت النهضة، بيروت، لبنان

3- أنطوني ديكرسبني وكينيث مينوج ، أعلام الفلسفة السياسية المعاصرة،ترجمة نصار عبد الله ،منشورات الهيئة العامة العامة المصرية للكتاب ،مصر،1996.
4- جون لوك، في الحكم المدني، ترجمة ماجد الفخري، السلسلة العربية لترجمة الروائع الانسانية.
5- عادل صابر راضي، الفكر الليبرالي السياسي المعاصر جون رولز نموذجا.
6- محمد عثمان محمود، العدالة الاجتماعية الدستورية في الفكر الليبرالي السياسي المعاصر بحث في نموذج رولز، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر.
7- ملحم قربان، الحقوق الانسانية رهنا بالتباعدية، المؤسسة الجامعة للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت.
8- نوفل حاج لطيف، جون رولز نظرية آدابية في مبادى العدالة، مجلة دراسات فلسفية/مجلة محكمة نصف سنوية تصدر عن الجمعية الجزائرية للدراسات الفلسفية، عدد2، جوان 2017.
9- هالة صدقي ناصر الساعدي، الليبرالية والآخر في فكر جون رولز دراسة تحليلية، رسالة ماجستير في الفلسفة، كلية الآداب، جامعة الكوفة، 2011.
10- نوفل حاج لطيف، أطروحة حول العدالة في الفكر الفلسفي المعاصر، حوار منشور في الموقع الالكتروني الرسمي لمؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، www.mominou.com/articles/3670/14-03-2018/10:30